

المحاضرة 10 :مجتمع المعلومات في الجزائر:إن الدخول إلى زمرة المجتمع المعلوماتي ال يقف عى رغبة الدول بل يتعدا إلى **الاستعداد**ألمثل ووضع الخطط والاستراتيجيات لذلك، وتوفير البنية التحتية وتحضير الموارد البشرية ليذا،والجزائر كغيرها من **البيدات النامية التي تسعى جادة لدخول المجتمعات المعلوماتية من خلال** وبو الأمر الذي سنحاول التطرق لو في هذا **العنصرالمتعمق بمدى الاستعدادات والتدابير التي اتخذتها الجزائر من أجل الولوج إلى مجتمع1- نبذة تاريخية عن مجتمع** المعلومات في الجزائر:عرفت الجزائر خلال حقبة السبعينيات من القرن الماضي حالة ازدياد وانتعاش عى المستوى ما جمعيا تحتل مكانة مرموقة إذا ما تم مقارنتها بالدول أين تم تخصيص ما نسبته 25 ٪ من ميزانية الدولة لإنشاء بياكل تدريبية عى جميع بما في ذلك مجال العالم ألى.إل أن مرحلة التسعينيات وما صاحبها من محكات اجتماعية وأمنية وسياسية،البتترول أدى إلى أزمة اقتصادية، وبالتالي تراجع في البنية التحتية بفعل الظروف ألمنية السائدة شيد عام 1997 م إعادة بيكمة لحوالي مئة شركة **عمومية اقتصادية بفعل الانتعاش الاقتصادي**قوبداية تحسن وانف ارج الأزمة ألمنية،بتحرير التجارة الخارجية، عصرنة القطاع المصرفي،في أوت 2000 ،تمت المصادقة عى قانون البريد والتصالات،التطوير،احتكار الدولة لقطاع الاتصالات.مجال الاتصالات الياتفية، والثانية فيديسمبر 2003 لموطنية الكويتية.في أبريل 2001 الموافقة عى مخطط الإنعاش الاقتصادي لمفترية من 2001 إلى 2004 ، م استفاد قطاع تكنولوجيا العالم والاتصال مباشرة من بعض الحصص **حيث تضمن ذلك تخصيص** مبالغ معينة للاتصالات الأساسية، وتقسمت الحصص إلى أربع مشاريع تحت مسؤولية وزارة البريد وتكنولوجيا العالم والاتصال عى النحو التالي:- إنشاء مركز لتكنولوجيا العالم والاتصال بكلفة تقدر بـ 130 مميون دولار.- تطوير ورفع مستوى الخدمات البريدية عى الصعيد الوطنى بقيمة 83 مميون دولار.- برنامج لتوسيع الاتصالات الياتفية في البمديات النائية بقيمة 83 مميون دولار.المشروع الرابع تابع لوزارة التعميم العالى و البحث العممى و بو خاص بدعم و تطوير برامجو في 28 أكتوبر 2001 تمت المصادقة عى قانون توجيبي لترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة، **بذا القانون يضم تكييفا لمنظام الجبائى و تبسيطا لإجراءات المتعمقة بالتعامل البنكى** تتألف من عشرين عضو بالإضافة إلى أعضاء من الدواوين الوزارية والساتذةقدمات الإنترنت دم التقرير في أكتوبر والبنكية، والضريبة،أمام 26 مبادرة سواء كانت عامة أو خاصة، والتي من شأنها تحقيق تكامل المجتمع في مجالالمعلومات.عرضت وزيرة البريد وتكنولوجيا الاتصالات في جنيف 2014 الإستراتيجية الجزائرية لبناء **مجتمعلمجتمع المعلومات، أن "الجزائرتونس عام 2005 ،من خلال اعتماد إستراتيجية متكاملة لبناء مجتمع المعرفة والاقتصاد** **المعتمدعى المعرفة.**وأكدت الوزيرة عى أن الجزائر أدرجت من بين أولوياتها الإستراتيجية ديمقطة الاستفادة منتكنولوجيا العالم والاتصال من خلال التكوين و ضمان تطوير الميارات و تسهيل الانتقال كما اشارت السيدة الوزيرة إلى تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لإنترنت ذى التدفق السريع والفائق السرعة في الجزائر،ال يقل عن 780 ألف كيمومتر من الألياف البصرية عبر البلاد. وفيما يتعمق بربط المناطق ومراكز البحث، بشبكة الإنترنت ذى التدفق السريع،1000 نسمة. أكدت الوزيرة أن الابتكار والتطوير المقاولى الريادى يعدان من أركانالإستراتيجية الوطنية التي تبنتها الدولة من خلال الحظائر التكنولوجية، **جنبالإلكترونية المخصصة لمقطاعات المختمة والمواضيعية، وتعتبر أحد الأولويات في البرنامج الوطنى.** ا بطاقة الضمان الاجتماعيعد،الوطنية لمراعاة الطبية عن ب 18 مؤسسة استشفائية،ض وى جزء من إستراتيجية البلاد الوطنية. **ا أن عممية**التكنولوجية، التي تستهدف تجييز حافالت تنتقل من قرية إلى أخرى لتعريف السكان المعزولينبتكنولوجيا الاتصالات والعالم،البلاد. وبو نيج تعززه تطورات إيجابية فيالمؤشرات الرئيسية التي تسيم في تقدم المجتمع البشرى الى مجتمع المعلومات، السىما الزيادةالمحوظة في عدد مستخدمى الإنترنت.ت ن مشروع الج ازئر الإلكترونيةضم 2013 ضمن مباد ارت ومشاريع الحكومة الج ازئرية المونحو تحقيق التنمية المستدامة في مختف جوانب الحياة. يأتي هذا المشروع في إطار جيود بناء حيث ييدف إلى إنشاء نظام إلكترونى متطور وشامل،وتعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة من خلال تطوير نظام المعلومات في القطاعات الاتصالاتيةوالبنكية والإدارية والتعميمية،والجيات الإدارية.وكان اليدف من مشروع الجزائر الإلكترونية يتمثل في:- ضمان الفعالية في تقديم الخدمات الحكومية لمواطنين، **وأن تكون متاحة لمجميع،** وذلكبتسييل وتبسيط المراحل الإدارية التي تسعى من خالليا إلى الحصول عى وثائق أو معلومات.- لتنسيق بين مختف الوزارات والبيئات الرسمية.- تحسين نوعية الخدمات المقدمة لمواطنين في مختف مجالات حياة مجتمعنا والمساهمةكذلك في تجسيد عى أرض الواقع مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة كذلك تحقيقالسياسة الوطنية الجوارية عن طريق تقريب الإدارة من المواطن.- حماية مجتمعنا وباللدا ضد آفة الجريمة المنظمة وبأأخص الجريمة المنظمة العابرةلمحدود وكذا ظائرة الإرهاب والتي تستعمل غالبا تزوير وتقميد وثائق

اليوية والسفر كوسيلة للتشاور. يتم تقييم مجتمع معين أو دولة معينة وربطها بمجتمع المعلومات بناء على وضعيتها وبذا وفق ويقيس هذا المقياس (: IDI) مؤشرات تحدد مكانة كل دولة. ومن بين هذه المؤشرات نجد: - مؤشر تكنولوجيا العالم والاتصال تقدم وتطور والنمائية لتكنولوجيا العالم والاتصال في الدول ومدى إمكانية ناتو الدول في ومؤشر كثافة الاستخدام، ومؤشر ميازة الاستخدام. ويشير هذا المقياس في الجزائر إلى تأخر كبير وفق مؤشر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال. سنة 2017 ، الأمر الذي أدى إلى أن تصنف الجزائر في المرتبة 102 عالميا من أصل 176 دولة، و 11 عربيا من 19 دولة. بين الدول لزيادة الرفاهية. [9] مؤشر البيئة: ويضم البيئة التنظيمية والتشريعية، وبيئة الابتكار والأعمال. وجانزية الميارات. [9] مؤشر الاستخدام: ويضم مؤشر الاستخدام الفردي، والاستخدام الحكومي، [9] مؤشر التأثير: ويضم مؤشر التأثير الاقتصادي لتكنولوجيا، الاجتماعي لمكتولوجيا. مستوى مؤشر الجانزية الشبكية، 75.8% الأردن 65.2% تونس 68% 76% 63% 63% 59.6% الجزائر 73 10 بنظيراتها من الدول العربية الأخرى، - مؤشر النسبة المئوية للأسر المعيشية التي لديها حاسوب: يشير هذا المقياس أو المؤشر مكتبي، لوح رقمي. (الجزائر معدل ال باس بو 24. إال أنيا ال تزال بعيدة عن 37%. أينتجاوز المعدل العالمي واقترب من المعدل الألوربي لكل 100 ساكن، حيث بمغ معدل الجزائر 102، 117، 101، والمعدل الألوربي 118. من خالل أرقام المقدمة وفق مؤشرات قياس مجتمع المعلومات يتضح لنا أن الجزائر تعيش ويمكن أن نوجز أسباب هذا التأخر فيما يلي: - زالت الجزائر بعيدة عن المقاييس العالمية في استعمال التكنولوجيا، مما يسيء في تعزيز التنسيق بيننا وتحقيق الاستقرار والكفاءة في العمل. - ناك فجوة رقمية واضحة تظهر في عدة مجالات منها: البنية التحتية التكنولوجية للإدارة، والصحة، والتجارة، سمباً على تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية، تحقيق الاستفادة الكاملة من التقنيات الحديثة والتطورات الرقمية في أداء الواجبات - نقص في القطاعات التي جذب وتوظيف الخب اراء المؤمنين، - توجد مفايم وأفكار تتمسك بالطرق التقليدية ولم تتبنى التكنولوجيا الحديثة بعد في المجتمع الجزائري. قد ال يكون المجتمع مستعد سواء بسبب نقص الوعي بأهميتو في تطبيق الحكومة الإلكترونية أو لعدم العتيا والتكيف مع هذه الطرق الجديدة. بدو أن ناك انتشار التكنولوجيا منخفضة بسبب ضعف التأهيل في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات. بيدو أن هذه التكنولوجيا قد صارت محصورة بين الطبقات المثقفة دون أن تصل إلى وبذا يجعل المواطن يستخدم هذه التقنيات فقط في حالات الضرورة الممحة دون أن يستفيد منها بشكل أوسع في حياتو اليومية. - يواجه الأمر الجزائرية صعوبات كبيرة في الحصول على التقنيات بسبب تكلفتها العالية من الرفاهية وبو ما يعتبرونو جزء. اليباكل الاجتماعية اللازمة لتحقيق نجاح مشروع الحكومة الإلكترونية،